

المائة، من ١٠٦ في المائة في الفترة الأولى إلى ٣٣٢ في المائة في الفترة التالية.

والبنك الدولي أفضل مؤسسة في العالم، فيما يتعلق بنسبة القروض التي يوجهها إلى أشد البلدان فقرا، فهو أفضل كثيرا في هذا المجال مقارنة بالعديد من برامج المعونة الثنائية. وتمثلت المشكلة في سنوات الثمانينيات في وجود الاستقطاب: إذ أن نسبة الأهالي في البلدان التي يقل فيها متوسط معدلات النمو السنوي عن واحد في المائة قد زادت هي الأخرى، ففي أمريكا اللاتينية والكاريبى، وبصفة خاصة في أفريقيا، عانى الكثيرون من انخفاض الدخل. ولكن الأغلبية تحسن نصيبها، فيما يتعلق بالدخل الحقيقي للفرد (والذي زاد في المتوسط من ٩٥٠ دولار في ١٩٦٠ إلى ٢١٧٠ دولار في ١٩٩٠)، بل أن عددا أكبر استفاد من ارتفاع توقعات العمر المتوقع، وانخفاض وفيات الأطفال، والزيادة في فرص التعليم وتحسن نوعيته. ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن توقعات العمر المتوقع في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل كان ٤٦ سنة في ١٩٦٠ بالمقارنة بـ ٦٣ سنة في ١٩٩٠، وكانت وفيات المواليد ١٤٩ لكل ١٠٠٠ مولود حي بالمقارنة بـ ٧١ لكل ١٠٠٠، وكان معدل المتعلمين الكبار ٤٦ في المائة مقارنة بـ ٦٥ في المائة.

وقد تلقى العديد من البلدان التي حققت نجاحا كبيرا قروضا، واعتمادات ضخمة من البنك الدولي، وتروى كوفيلد روايات حية عن كوارث وفشل المشروعات ولكنها لا تروى شيئا عن النجاحات العديدة. وهي تنهى كتابها بالاستشهاد بالحكمة الساخرة الشهيرة بأن التنمية «عبارة عن اناس فقراء في بلدان غنية، يعطى المال إلى اناس أغنياء في بلدان فقيرة».

#### وجهة نظر أحد المطلعين على دخائل الأمور

كان هـ. ن. راى مديرا تنفيذيا للبنك الدولي من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥، كما كان موظفا في الحكومة الهندية. وعلى عكس كوفيلد الصحفية، فإنه كان من المطلعين على الأمور الداخلية، وعلى عكس أسلوب كوفيلد في السرد الذي تسهل قراءته، فإن أسلوبه ممل إلى حد ما. وعلى عكس كتاب كوفيلد الخالي تماما من التحليل، فإن كتاب راى، بالرغم من أنه يكرس مساحة كبيرة للوصف، إلا أنه يقدم الحجج. وفي الوقت الذي تعطى فيه كوفيلد انطباعات، يقدم راى الأفكار والأسباب. وكلا المؤلفين يناقش مشروع سردار ساروفار، ولكن راى يرى بأن «الجماهير الفقيرة في البلدان النامية هي التي ستعاني بسبب انسحاب البنك من هذه المشروعات متعددة الأغراض». وهو يعارض الإذعان لضغط أنصار البيئة: ففي اعتقاده أن سياساتهم، تضر بالفقراء. ومن وجهة نظره أن البنك لم يبرر فقط وجوده بالكامل ويحقق «نجاحا منقطع النظير» بل يجب زيادة رأسماله بصورة جوهرية. وهو عندما يواجه تضاربا تكون توصيته السعي إلى تحقيق «توازن سليم».

#### لامركزية البنك

ولكن مما يثير الدهشة أن راى الذي يسعى لعرض وجهة نظر العالم الثالث، لا يناقش حاجة البنك للامركزية والسماح لبعثاته المقيمة، والتي يفضل إعادة تنظيمها على مستوى إقليمي، لأن يكون لها نفوذ أكبر. وهو لا يقر غير توصية لتقرير وابنهانس ١٩٩٢ (وهي دراسة داخلية للبنك عن أداء المشروعات أجريت تحت رئاسة النائب السابق لرئيس البنك ويلي وابنهانس) ومؤداها ضرورة تحقيق استفادة أكبر من البعثات المقيمة، من خلال الإشراف على تنفيذ المشروعات، وتقديم المشورة بالنسبة للتعديلات. كما أنه لم يذكر الحاجة المثيرة للخلاف، خاصة في أفريقيا، لكي يقوم البنك بإدارة بعض المشروعات التي يساعد على تمويلها، وذلك بدلا من الانسحاب عند الانتهاء من الإنشاء، الذي يعتبر مهما للغاية من وجهة نظري، عندما يكون الالتزام الكامل للبنك.

ومن المؤكد أن البنك يتصرف بالمرکزية الشديدة. وعشر هيئة العاملين

فقط موجود بالبلدان منخفضة الدخل. وعندما كان البنك يتحدث في الماضي عن اللامركزية، فقد كان يعني لامركزية المنظمة في واشنطن. وعلى العكس، فإن هيئة تنمية الكومنولث، بدأت تكون وكالة فعالة للتنمية عندما قامت، تحت رعاية لورد ريت، بتحقيق اللامركزية لأنشطتها من خلال مكاتبها الإقليمية (وليست الوطنية) والتي وضعت اقتراحات للمشروعات، وقدمتها للمقر الرئيسي في لندن، فعندما يعيش الأعضاء العاملون بالوكالة في البلد المستفيد، يكون لهم اتصال يومي بالسكان المحليين، ويديرون الحوار مع واضعي السياسة، ويرجع أن تعكس القرارات التي يتخذونها بالنسبة للمشروعات الاعتبارات الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والهندسية. ويمكن للامركزية أيضا أن تساعد على التخفيف من الجفاء الذي كثيرا ما ينتج عن الشروط المرتبطة بالقروض. ومن حسن الحظ، يبدو أن سياسة البنك الحالية، تتجه نحو تحقيق اللامركزية بالنسبة للعاملين، وتهدف إلى تحقيق زيادة جوهرية في نسبة من يعيشون، ويعملون في الميدان.

#### إدارة المشاريع

والأمر الآخر الذي أهمله كتاب راى يثير قدرا أكبر من الجدل، فهو ينطبق بالأساس على البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا. ونحن نعلم أن عدد الخبراء الأجانب في أفريقيا اليوم أكبر مما كان عليه في ظل الاستعمار. ومع ذلك فإن أثرهم على التنمية القائمة على الاعتماد على النفس، ضئيل إن لم يكن سلبيا. ومرة أخرى، يتعين على البنك أن يتعلم من هيئة تنمية الكومنولث؛ وهي هيئة فريدة في كونها لا تقتصر فقط على الإقراض لتمويل المشروعات، وإنما تقوم بإدارتها في البداية، وتعمل على تدريب الأهالي، وتسليم المشروع لهم، عندما يصبحوا مستعدين لذلك. وبطبيعة الحال فإن التزام المدير أقوى كثيرا من التزام المستشار البعيد عن المسؤولية الفعلية. ويمكن إثارة تهمة الاستعمار الجديد، بالنسبة لاستخدام مثل هؤلاء المديرين الأجانب، ولكن وجود مؤسسة متعددة الأطراف بصورة حقيقية بها هيئة من العاملين تتفاني في تحقيق مصالح البلد المضيف، يمكن أن يجعلها ثقلت من هذه الشكوك.

وعند العودة إلى إدارة مجموعة البنك ذاتها (بما في ذلك المؤسسة المالية الدولية والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار)، نجد أنه ثارت منذ وقت طويل مطالبات بتحقيق انفتاح وشفافية أكثر، ومقدار أقل من السرية وقدر أكبر من الخضوع للمساءلة. فإذا كانت الحكومات الأعضاء تطالب بذلك، وتطلب وضع أرقام مستهدفة للاداء، فإنها بذلك ستمارس ما دعا إليه البنك والصندوق المقترضين على امتداد سنوات: وهو أن مشروطة البنك هي لصالح الحكم.

بول ستريتن

Kimberly Ann Elliott (editor)

#### Corruption and the Global Economy

Institute for International Economics, Washington,  
1997, xiv + 244PP., \$20 (PAPER).



انتشر الحديث عن الفساد هذه الأيام، وكذلك انتشرت الدراسات المرتبطة به والتي اسفرت - بالإضافة إلى العديد من التفسيرات والأشكال المتباينة من الأعمال التي يتضمنها الفساد عن انفجار الكتابات المختلفة الأبعاد حول هذا الموضوع. وتفاوتت كثيرا وجهات نظر الباحثين حول جدوى النهج المختلفة

لمحاربة الفساد. وهذا الكتاب الموجز بعنوان «الفساد والاقتصاد العالمي»، هو نتاج مؤتمر عن الفساد استضافه معهد التمويل الدولي، نيسان/أبريل ١٩٩٦، وهو يحوى مناقشة للعديد من الآراء المختلفة ويتضمن عرضاً للحجج من جانب أصحاب النظريات وعلماء الاقتصاد والحقوقيين، بل وحتى من جانب مخبر نافذ البصيرة (جول كرويل).

ويعقب المقدمة فصل كتبه ببراعة باتريك جلين وستيفان كوبرين وموسى نعيم، حول عولة الفساد. ومجموعة المبادرات العالمية لمحاربة الفساد التي يقدمها الكتاب مفيدة، بالرغم من أن عدد الإشارات إلى هذا الموضوع في الفصول اللاحقة في الكتاب تبدو مفرطة. والوقائع التي يرويهها هذا الفصل عن الفساد في البلدان الصناعية تضع نصب الأعين، قضية الاختلافات بين الشمال والجنوب التي يمكن أن تثير الحساسية. والدراسة التي أجراها عن الأخطار والفرص الناجمة عن انفجار الأساليب التكنولوجية الحديثة في التمويل الدولي - مما يسمح

للمشاركين في السوق بنقل الملايين بحركة واحدة على الكمبيوتر - قد جاءت في حينها. كما أن تفسيره لدور وزير الخارجية الأمريكي السابق وأرن كريستوفر، في حث منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تجريم الرشوة الدولية، قد أوضح أهمية هذا القرار. وذلك على الأقل لأنه يبين ما يستطيع أن يحققه فرد واحد، إذا عقد العزم وناضل في مواجهة المتشككين والمتشائمين.

وهناك رواية أخرى مهمة عن فريق العمل الخاص بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي رأسه المسؤول السويسري مارك بياث، وكيف قامت حكومة المملكة المتحدة مؤخراً عقب المراجعة القانونية التي طلبها الفريق بإعادة استخراج قانون الوقاية من الفساد لعام ١٩٠٦ الذي كان قد طواه النسيان، وهو يشبه كثيراً قانون الفساد الخارجى الأمريكى لعام ١٩٧٧ الذى حظى بإطراء شديد. وهذا الاكتشاف تحدى فكرة أن دفع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتجريم كانت مجرد ممارسة أمريكية خارجة عن نطاق التشريع الوطنى.

وفى نطاق أوسع، فإن الفصل الخاص بالعولة يثير سؤالاً رئيسياً حول جوهر تحدى الفساد. إذ إن معظم الكتاب ينظر إلى الفساد كمشكلة تتعلق بالاستثمار والتجارة الدولية، حيث للرشوة عبر الحدود أهمية أساسية. وبالإضافة إلى التركيز على المبادرات الدولية فى المقدمة. وكل من الفصلين الأول والأخير، فهناك إسهامات من جانب مارك بياث الذى تتبع جهود

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن جانب فريتز ف. هايمان حول مبادرات غرفة التجارة الدولية، وبرامج امتثال الشركات للقواعد، ومن جانب آلان لارسون عن نظرة الولايات المتحدة إلى الفساد الدولى. وفى حين أن لكل مقالة ميزة فريدة مهمة، وبعضها ممتع فى قراءته إلا أنها قد تعانى ككل من خطأ التركيب. وبالفعل هناك تعليقان قدمهما داني رودريك وغيتو تانزى تساءلا فيهما عن الفرضية المنطقية التى تقول إن الفساد يجب أن ينظر إليه أساساً من خلال عدسة الاستثمار والتجارة

## «وفى نهاية الأمر فإن الإغارة على الفساد يجب أن تتم داخل البلدان المصابة بالبلاء ويقوم بها زعماءها وشعوبها».

الدولية، واقترحا بدلا من ذلك أن يواجه الفساد باعتباره تحدياً للتنمية.

وبالتأكيد، فإن الأوجه المحلية والتنمية للفساد لم تغب عن هذا الكتاب. ومن المفيد قراءة رواية أوجستين روزيندانا المراقب العام بأوغندا فى ذلك الوقت عن المبادرات المحددة لمكافحة الفساد (والتي لعب فيها دوراً رئيسياً). ومن المثير للإعجاب، أنه قام بوضع هذه الأعمال المؤسسية فى إطار السياق الأوسع للإصلاحات الإدارية والاقتصادية والسياسية المستمرة فى بلاده. والفصل الخاص بسوزان روز - أكيومان، وهما من رواد الدراسة الأكاديمية للفساد - يقدم الدوافع التى تجذب إلى الفساد، ويناقش النتائج الاقتصادية للفساد بشكل تحليلي دقيق للغاية، وفى الوقت نفسه يقدم بأولو مورو نتائج بحثه التطبيقى حول الضرر الذى يسببه الفساد للتنمية (انظر مقالته: «الفساد: الأسباب والنتائج، وجدول أعمال لمزيد من الأبحاث» المنشورة فى هذا العدد).

ويركز مايكل جونستون على المصادر السياسية للفساد وأثار الأنواع المختلفة له، وينظر بوضوح فى الاختلال فى التوازنات الاجتماعية والسياسية التى تنشأ نتيجة النماذج السياسية المختلفة للفساد، مميّزا بين الفرص السياسية والاقتصادية ومؤكداً على دور الصفوة فى المجتمعات المختلفة. وهو يقترح استراتيجيات متعددة لمعالجة الفساد فى ظل الأنظمة السياسية المختلفة، بما فى ذلك السبل التى يمكن من خلالها أن يكون للإصلاحات الديمقراطية تأثير إيجابى.

ويؤكد الفصل الختامى المهم الذى كتبه

اليوب على أوجه السياسة الدولية، ويقدم قائمة طويلة من التوصيات، من بينها مناقشة المؤسسات المالية الدولية لبذل المزيد من الجهد. وهناك أيضاً عرض للعلاقات المتبادلة للفساد، والذى قد يكون وضع للتعويض عن تحفظ الفصول الأولى (باستثناء الفصل الخاص بـ (مور) بشأن الاستخدام المنهجي للمعلومات.

وبالرغم من أن هذا الكتاب يحوى نقاط القوة والضعف الشائعة فى المجموعات المحررة من المقالات، فلا بد أن يقرأه كل من يهتم بالفساد. وهوىغطفى معظم قضايا المرحلة الأولى التى أثرت فى العهد الجديد لمقاومة الفساد. وقد نجحت المرحلة الأولى التى اشتملت على إثارة الوعى والتعبئة الأولية للتأييد العالمى والمجتمع المدنى، وهى تقسح الطريق أمام المرحلة الثانية - وهى مرحلة العمل المشترك. ومع ذلك فهناك العديد من القضايا الاقتصادية والمؤسسية والتنفيذية بحاجة للمعالجة كما أن مجالات الأولويات من أجل المزيد من العمل بحاجة للتعريف والمتابعة. ومن المؤكد، أن حل القضايا المللموسة فى المرحلة الثانية سوف يتطلب نهج مبتكرة ودقيقة للبحث تتضمن استخداماً شاملاً للمعلومات بالإضافة إلى إنشاء إطارات فكرية يمكن من خلالها تحليل الفساد فى بلدان معينة، وتصميم برامج الإصلاح وفقاً للحاجة. فمثلاً، من المرجح أن يقود الفهم العميق للجوانب السياسية للفساد المنهجي فى بلدان معينة إلى توصيات مختلفة للإصلاح (وأحياناً تكون مضادة للبيديهة) توضع خصيصاً لها، وذلك بالمقارنة بالبلدان التى ينتشر فيها الفساد ولكنه غير متوطن.

إن القرار الذى اتخذته مؤخرًا منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادي بتجريم الرشوة الدولية هو من الإنجازات البارزة، ومما لا شك فيه أن تنفيذ البلدان الأعضاء بالمنظمة لهذا القرار يجب أن يحظى بأولوية كبرى فى المستقبل القريب. كما أن المبادرات من جانب المؤسسات المالية الدولية ستكون لها أيضاً أهميتها. وفى نهاية الأمر فإن الإغارة على الفساد يجب أن يتم داخل البلدان المصابة بالبلاء ويقوم بها زعماءها وشعوبها. وفى معظم البلدان التى تكون فيها الحاجة للقضاء على الفساد ملحة، فإن العمل اللازم لذلك قد بدأ بالكاد أولم يبدأ بعد.

دانيال كوفمان

